

أقرت الهيئة العليا المكلفة بقيادة الإصلاحات في تونس بعد سقوط نظام "بن علي"، اليوم الأربعاء، مشروع مرسوم قانوني يحظر تمويل الأحزاب السياسية من الخارج، وذلك قبل ثلاثة أشهر على انتخاب مجلس تشريعي في 23 أكتوبر.

ويحظر نص المشروع المؤلف من 30 مادة رسميا "على الأحزاب السياسية تلقي تمويل مباشر أو غير مباشر صادر عن أي جهة أجنبية" وكذلك "تلقي المساعدات والتبرعات والهبات الصادرة عن الذوات المعنوية خاصة كانت أو عمومية باستثناء التمويل الصادر عن الدولة" وتلك الصادرة "عن أشخاص طبيعيين لا تتجاوز قيمتها السنوية 60 ألف دينار بالنسبة لكل متبرع".

وأقر النص بموجب 82 صوتا من أصل 88 حضروا الاجتماع حيث امتنع خمسة عن التصويت وصوت أحد الحاضرين ضده.

وسيرفع النص إلى الحكومة الانتقالية الخميس لدراسته، على ما أعلن رئيس الهيئة العليا عياض بن عاشور معربا عن "ارتياحه" لتبني النص بأغلبية ساحقة. غير أنه أعرب عن انزعاجه لغياب حزب النهضة الذي حذاه في المقاطعة حزب المؤتمر من أجل الجمهورية التابع لمنصف مرزوقي.

وقال "سيكون ارتياحي تاما عندما ينضم المقاطعون إلينا" مؤكدا أنه سيستأنف الحوار المتوقف مع حزب النهضة الذي حظر فترة طويلة ثم أجاز نشاطه بعد سقوط نظام زين العابدين بن علي في 14 يناير.

وكان الحزبان قد عارضا بقوة مشروع المرسوم. وأثار مشروع المرسوم الذي يناقش منذ أسابيع جدالا مدويا في إطار الهيئة العليا المؤلفة من مختلف التيارات والموكلة إدارة العملية السياسية حتى تنظيم الانتخابات "الحرّة" الأولى في تاريخ تونس.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 21/07/2011

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com